

الرافد في علم الأصول

[314] الشق الاول فهي: أ - إن هذا البحث بتمامه إشكالا وجوابا مبني على سنخ التفكير الفلسفي التقليدي الذي يرى أن معرفة الحقائق الواقعية يتم من خلال معرفة عنصرين: ما به الاشتراك وهو الجنس وما به الامتياز وهو الفصل، إلا أن هذا السنخ من التفكير غير مقبول عندنا لوجهين: 1 - عدم وجود برهان قاطع على صحته. 2 - كونه عقيما في الايصال لمعرفة واضحة السمات والملاح. وقد اعترف بذلك المناطقة أنفسهم، فقالوا بعدم امكان الوصول للواقعيات وكنه حقائقها، لذلك فالطريقة المثمرة في الوصول لمعرفة الحقائق هي الطريقة التي طرحتها الفلسفة الحديثة، وهي معرفة الاشياء من خلال آثارها الحسية وعوارضها الفعلية والانفعالية. ولعل ما في الرواية الرضوية إشارة لهذه الطريقة حيث قال عليه السلام: " وخلق خلقا مختلفا بأعراض وحدود " (1). ب - ذكر المناطقة بأن الفصول المطروحة في العلوم لتحديد الواقعيات مأخوذة على نحو المعرفية للفصول الحقيقية لا على نحو الموضوعية، فمثلا الناطق فصل مشهوري معرف بالفصل الحقيقي، وهو مبدؤه أي النفس الناطقة، والا فلا يعقل كون الناطق ذاتيا للانسان، فإن المراد بالنطق إن كان هو النطق الجارحي فهو من مقولة كيف المسموع، وإن كان هو النطق الجانحي الادراكي فهو من مقولة كيف النفساني أو مقولة الفعل أو الاضافة على اختلاف المباني في بحث العلم في الفلسفة، وعلى كلا التفسيرين فالناطق من العرضيات لا من الذاتيات، فلا يكون فصلا مقوما لحقيقة الانسان. وبناءا على هذه المقالة فأى مانع من دخول مفهوم الشئ في مدلول (1)

التوحيد للصدوق: 430، باب 65، ضمن حديث 1.

(*)